هارون يناشد الحكومة إصدار سندات خزينة بـ١٢٠ مليار ليرة

دعا نقيب المستشفيات المهندس سليمان هارون الحكومة إلى «إنجاز العقود بين الجهات الضامنة والمستشفيات كافة العائدة إلى العام ٢٠١٥، وإصدار سندات الخزينة بقيمة ١٢٠ مليار ليرة وفق القانون رقم ٢٢٥ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ لتسديد مستحقات المستشفيات عن الفترة بين سنة ٢٠٠٠ و٢٠١١،الى جانب تأمين الإعتمادات اللازمة لوزارة الصحة لتسديد المستحقات المتبقية من سنة ٢٠١٢، ٢٠١٣ و٢٠١٤، وايضاً تأمين الإعتمادات للأجهزة الامنية كافة لتسديد المستحقات المتبقية عن سنة ٢٠١٤ وما قبل وكذلك الاعتمادات اللازمة لتسديد مستحقات سنة ٢٠١٥».

وحدّد هارون في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ اول تشرين الاول في مقرّ النقابة في حضور أعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن كل المستشفيات، مصير الخدمات الإستشفائية والصحية التي يقدمها القطاع الإستشفائي «في غياب العقود القانونية مع الجهات الضامنة التي ترعى علاقة هذا التعاون والتأخير المستمر في إصدار سندات الخزينة لتسديد المستشفيات جزء من مستحقاتها عن المرحلة السابقة».

وما جاء في كلمة هارون: «مرة جديدة تضطر نقابة المستشفيات الى التنبيه عن الاخطار التي تهدّد استمرارية العمل في تقديم الخدمات الطبية وهو أمر يصبح شديد الخطورة وسط المصاعب المتعددة التي تنغص حياة المواطنين. فنتيجة التعثر الحكومي والخلافات العقيمة بين أهل السياسة، لم يتم لغاية تاريخه إنجاز العقود بين وزارة الصحة والمستشفيات بالرغم من إقرار مجلس الوزراء في ٢٠١٥/٧/٩ لمرسوم توزيع الإعتمادات المخصصة للمستشفيات وفق ما حوله وزير الصحة الى مجلس الوزراء، ما يحول دون تسديد ما استحق لها نتيجة تطبيب المرضى طوال سنة ٢٠١٥ وتتجاوز قيمته لغاية اليوم ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية، والذي سيتجاوز في نهاية العام ٤٥٠ مليار ليرة لبنانية.

أضف الى ذلك عدم تسديد المستحقات الناجّة عن تخطي الاعتمادات منذ سنة ٢٠٠٠ ولغاية سنة ٢٠١٤ والتي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية. ولا ينحصر التعثر في جهة واحدة بل يشمل كافة الجهات الضامنة الرسمية، وإن اختلفت الاسباب والأشكال بين جهة وأخرى ما يعيق عمل المستشفيات بسبب العِقد الادارية تارة، والمالية تارة أخرى. فالعمل ليس منتظماً بين المستشفيات وأي مرفق من مرافق الدولة التي تتعاطى الشأن الصحي، سواء لناحية التأخير في تسديد المستحقات أو الحسومات العشوائية أو تعرفات تخطاها الزمن او النقص في الجهاز البشري والمعلوماتي او لوائح مستلزمات طبية غير مكتملة.

وبالرغم من كل هذه المعوقات تعمل المستشفيات بأقصى ما أوتيت من قوة لتأمين الطبابة لجميع الناس وفي المقابل تلقى الملامة عليها عند حصول اي خلل او تقصير او شكوى من مواطن سواء كانت محقة ام لا. فالسؤال المطروح هو هل أن جميع المقوّمات مؤمّنة للمستشفيات كي تعمل بشكل طبيعي وتؤمّن كل ما هو مطلوب؟ وهذا ليس فقط في الاحوال الطبيعية انما كذلك عند اي حدث امني او كارثة طبيعية او تفشي الامراض المعدية.

وبلغت مستحقات المستشفيات غير المسددة عن فواتير سنة ٢٠١٥، اضافة الى تراكم مبالغ عن سنوات ٢٠١٤ وما قبل ٩٠٠ مليون دولار اميركي. فكيف في الحال هذه يمكن للمستشفيات ان تقوم بواجباتها وهل من الحق اتهامها بالتقصير عند كل إشكال فيما انها لا تحصل على حقوقها التي تسمح لها بالعمل؟! وكيف يطلب منها الجهوزية على مدار الساعة واستقبال كل الناس وتقديم افضل الخدمات لهم وبأحسن الشروط ووفق أعلى معايير العمل ولا يؤمّن لها الحدّ الادنى من السيولة التي تسمح لها بذلك. لسنا نكابر اذا ذكّرنا بالمستوى العالي الذي تتميز به المستشفيات الخاصة في لبنان، وهي تحمّلت الاعباء والتحديات في كل المناطق وفي اصعب الاحوال ورغم التلكؤ الدائم في إعطائها حقوقها المعنوية والمادية. ولكننا بتنا نخشى عليها الآن ان يصيبها من الإهتراء والترهّل ما أصاب باقي القطاعات الخدماتية مثل الكهرباء والماء والنفايات.

تفادياً لتفاقم هذه الازمة التي تلوح في الافق فإننا نناشد الحكومة مجتمعة:

١- إنجاز العقود بين الجهات الضامنة والمستشفيات كافة العائدة إلى العام ٢٠١٥ ما يسمح بالبدء بتسديد مستحقاتها عن هذه السنة.

٢- إصدار سندات الخزينة بقيمة ١٢٠ مليار ليرة وفق القانون رقم ٢٢٥ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ لتسديد مستحقات المستشفيات عن الفترة بين سنة ٢٠٠٠ و٢٠١١ .

٣- تأمين الإعتمادات اللازمة لوزارة الصحة لتسديد المستحقات المتبقية من سنة ٢٠١٢، ٢٠١٣ و٢٠١٤.

٤- تأمين الإعتمادات للأجهزة الامنية كافة لتسديد المستحقات المتبقية عن سنة ٢٠١٤ وما قبل وكذلك الاعتمادات اللازمة لتسديد مستحقات سنة ٢٠١٥.

آملين أن يؤخذ هذا النداء على محمل الجد منعاً لمشاكل نحن جميعاً في غنى عنها».

نيل مستشفى المنلا لشهادة ISO 9001:2008

تفتخر ادارة مستشفى المنلا و بفضل جهود و مثابرة الفريق العامل لديها من جهاز طبي، تمريضي و اداري على حصولها على شهادة في ادارة الجودة ISO 9001:2008 Certification من شركتي Afnor و Cofrac.

هذه الشهادة تثبت التزام المستشفى بتوفير خدمات ذات جودة عالية لارضاء المرضى.

ان شهادة ISO 9001:2008 تعتمد على تطبيق معايير عالية لنظام الجودة تشمل جميع جوانب أنشطة تحسين الجودة من تحديد السياسات و العمليات و الأهداف الرئيسية، الوثائق المطلوبة، الحصول على رضا الزبائن، التواصل و التدريب، الخدمات، عملية التخطيط، التدقيق الداخلي، ....